القوى العاملة بقطاع الصناعة في ليبيا بين ضعف البنية التحتية ومحدودية التمويل 1964 – 2022

د. المبروك علي جلالة*
، كلية التربية العجيلات، جامعة الزاوية
البريد الالكتروني: m.jalala@zu.edu.ly
تاريخ الارسال 2025/9/15م تاريخ القبول 2025/10/15م

The Industrial Labor Force in Libya between "Weak Neuroinformation and Limited Funding" 1964-2022

Dr. Al-Mabrouk Ali Jalala*
Faculty of Education, University of Zawiya, Libya

Abstract
The Libyan industrial sector workforce faces multiple challenges due to the lack of a vision to invest natural and human resources in developing the sector and prioritizing its development in pursuit of its goals, the most important of which are diversifying sources of income and creating job opportunities. However, its impact on economic diversification remains limited. This is due to the decline in the development program and its lack of regular continuity. The discrepancy between the failure to complete development plans, their suspension, and the shift toward annual allocations has led to the loss of an organized, sustainable development program. Furthermore, the sector lacks a trained and qualified workforce, which has largely not been subject to competitive selection but has relied heavily on social relationships. Consequently, it lacks competence, experience, and skill, resulting in a weak administrative system, causing significant losses in labor productivity and capital. Furthermore, the sector relies on oil revenues to finance its programs, which fluctuate from time to time. This has delayed the supply of spare parts and raw materials, most of which are imported from abroad, and the development of the workforce and the improvement of its skills and training, both domestically and abroad. This has hindered the implementation of some plans and projects related to the sector, despite the sector's efforts. The private sector has been trying to return to the business environment and overcome the difficulties facing it, but it has remained weak due to the lack of clarity in its objectives for developing the industrial sector in Libya.

Keywords:

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

Labor force, natural and human resources, development programs, sources of income.

الملخـــــص:

تواجه القوى العاملة بالقطاع الصناعي في ليبيا صعوبات متعددة، لعدم وجود رؤية لاستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في تنمية القطاع الصناعي وإعطاءه أهمية سعياً وراء تحقيق أهدافه التي أهمها تنويع مصادر الدخل وإجاد فرصاً للعمل، ولكن يظل تأثيره في تنوع الاقتصاد محدوداً، ومرده إلى التراجع للبرنامج التنموي وعدم استمراره بصورة منتظمة فتباين ما بين عدم استكمال الخطط التنموية وما بين إيقافها والاتجاه نحو المخصصات السنوية، أدى ذلك إلى فقدان برنامج تنموي منظم يتصف بالاستمرارية، في حين افتقاده إلى قوة العمل المدربة والمؤهلة، وهي في الغالب لم تخضع للمفاضلة وإنما اعتمدت على العلاقات الاجتماعية بنسب كبيرة، فافتقدت إلى الكفاءة والخبرة والمهارة مما أفرز نظام إداري ضعيفاً مسبباً خسائر بالغة في إنتاجية العمل ورأس المال، إلى جانب اعتماده في تمويل برامجه على العائدات النفطية التي تشهد تذبذباً بين فترة وأخرى، مما أخر توريد قطع الغيار والمواد الخام التي معظمها تستورد من الخارج، وإلى تنمية قوة العمل وتطوير مهاراتها وتدريبهم في الداخل أو الخارج، مما أعيق تنفيذ بعض خطط ومشروعات المتعلقة بالقطاع، رغم محاولات القطاع الخاص العودة إلى بيئة الأعمال وتذليل الصعوبات أمامه ولكن ظل ضعيفاً لعدم وضوح أهدافه لتنمية القطاع الصناعي في ليبيا.

الكلمات المفتاحية: القوى العاملة- الموارد الطبيعية والبشرية- البرامج التنموية- مصادر الدخل.

المقدمة:

يُعد قطاع الصناعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية الهامة حيث أصبح التصنيع في مقدمة استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية ومن المؤشرات التي تستخدم لبيان اتجاه التنمية هو توزيع القوى العاملة ما بين القطاع الصناعي مقارنة بباقي القطاعات الأخرى، لدوره في توسيع قاعدة الإنتاج بشكل أكثر تنوعاً مما يتيح تعددٍ لفرص العمل، وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، والاستفادة من الإمكانات الطبيعية والبشرية داخل ليبيا، وهو دافعاً للمهتمين بالسياسات التخطيطية (المظفر، 2002، 16)(•) بعطائه أولوية لإضفاء تنوعاً على هيكل الاقتصاد.

بالرغم من المحاولات في إيجاد برامج للصناعة منذً بداية استقلال ليبيا وتشجيع العمالة الوطنية لدخول مجال التصنيع ولو في صناعات تفي بمتطلبات السوق المحلي، والتي اقتصرت علي فئة محدودة تمثلت في المستوطنين الإيطاليين والجالية اليهودية آن ذاك، وهي صناعات اتصفت بمحدوديتها وصغر حجمها هي أقرب للصناعات التقليدية التي تفتقر إلى وسائل التقنية، فهي محدودة الإنتاج وضعيفة في مواصفاتها، منها صناعات طحن الحبوب والغزل والنسيج في شكل محلات صغيرة الحجم وأنواعاً آخري كمصانع المكرونة ومعامل إنتاج الصابون وبعض الورش، وهى في أغلبها لا تحتاج إلا لعدد محدود من القوى العاملة التي لم تتجاوز العشرة أشخاص لحوالي 80% من المصانع المقامة آن ذك (بيت المال: 210،2003)[1] ، تباينت العوامل التي حدتً من دور الصناعة أهمها قلة الدراسات والبحوث التي تهيئ مناخاً مناسباً لإقامة نشاط صناعي، فقلة الأيدي العمالة الفنية والمدربة، وضعف البنية التحتية ذات كفاءة في مرافقها، وعدم فرض قيود على الاستيراد لحماية المنتج المحلي الذي يعاني من تعدد المشكلات التي تواجه، فتدني إنتاجية المساحات الزراعية من جهة ومحدودية كميات تساقط الأمطار من جهة أخري جعل من قطاع الزراعة يعاني من حالة عجز عن توفير المنتجات الزراعية التي تعتمد عليها عمليات التصنيع وهو ما جعل دور الصناعة محدوداً في تنمية صناعات مرتبطة بالإنتاج الزراعي، يمكن الاعتماد عليها في تنمية القطاع.

يرتبط توزيع القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بما يشهده أحد القطاعات من تحسناً نوعياً في دخول مزاوليه، كنتيجة لنجاح سياسات دعمه من جهة وتوفر الموارد الطبيعية والبشرية من جهة أخرى، وهنا يبرز دور السياسات الاقتصادية ومدى نجاحها في إيجاد توازن ما بين قطاعات الاقتصاد، وهو ما يتيح فرصاً لنجاح البرامج التنموية المستهدف تنفيذها، ويضفى حالة من الاستقرار المجتمعي، ويتضاءل الفارق العددي ما بين توزيع قوة العمل بمختلف القطاعات، وذلك بتأهيل القوى العاملة وإعدادها فنياً لتتمكن من استيعاب التقنية وتوظيفها في الإنتاج والصيانة وهذا يتطلب تدريب وتأهيل القوى العاملة بإنشاء معاهد نوعية للتدريب والتطوير لها لتكون قادرة على تشغيل مختلف الصناعات القائمة.

مشكلة الدراسة :

عانى الاقتصاد الليبي لفترات طويلة من الفقر والتخلف ولا تتوفر أي موارد مالية يمكن من خلالها إحداث تنمية تسهم في توفير الحد الأدنى من متطلبات السكان، ومع

ظهور بوادر وجود النفط طراء تحسناً عائداً لدخول شركات التنقيب عن النفط ساعدت نفقاتها في تحريك عجلة الاقتصاد، فزاد الطلب على السلع والخدمات وطلبها على اليد العاملة مما زاد من نسبة التوظيف لظهور مهن جديدة في الاقتصاد الليبي، لاحقا زاد من تحسن حالة الاقتصاد المساعدات التي قدمت لليبيا وخاصةً للفترة بعد استقلالها(البوسيفي، 2010، 147)(••)، طرحت خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفها تذليل الصعوبات التي تواجه القطاعات الاقتصادية.

زاد الاهتمام بالقوى العاملة لأنها تمثل ثروة يتطلب تنميتها وتوفير فرصاً للعمل لها، وقطاع الصناعة يمكن توظيف نسبة من السكان به، على أن تؤهلً وتدرب وتكون قادرة تقنياً حتى لا تكون سبباً من أسباب معوقات التنمية، فحدودية القوى العاملة المدربة يؤدي إلى خسائر بالغة في إنتاجية العمل ورأس المال، لبيان المؤشرات لتقييم اتجاهات قوة العمل ومستويات الإنتاجية بها وتوقع متطلبات القطاع الصناعي من القوى العاملة وفقاً لاحتياجاته، فيمكن لمتخذي القرارات وضع الخطط لتحقيق الاهداف العامة للسياسات الاقتصادية.

أسئلة الدراسة :

1- ما الصعوبات والعراقيل التي واجهت قطاع الصناعة في ليبيا لمرحلة ما بعد اعلان الاستقلال ؟

2- ما مصادر الدخل التي اعتمد عليها الليبيون في الإنفاق لتمويل البرامج التنموية التي منها قطاع الصناعة ؟

3- ما مسار البرامج التنموية من مخصصات القطاع ومعدلات تنفيذها ؟

4- ما هي مصادر الدخل التي اعتمد عليها في تمويل النشاط الصناعي ؟

5- ما دور وأهمية قطاع الصناعة في توظيف القوى العاملة الوطنية ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان الصعوبات والعراقيل التي واجهت قطاع الصناعة في ليبيا لمرحلة ما بعد اعلان الاستقلال، وبيان مصادر الدخل التي اعتمد عليها الليبيون في الإنفاق لتمويل البرامج التنموية التي منها قطاع الصناعة، كتوفير البنى التحتية التي تعد الأساس لقيام النشاط الصناعي، ليستوعب نسبة من القوى العاملة به سعياً إلى زيادة في تنمية الدخل العام للاقتصاد بليبيا، وتمثلت تلك الأهداف في الآتي:

-بيان مسار البرامج التنموية وبيان مخصصات القطاع ومعدلات تنفيذها.

- توضيح مصادر الدخل التي اعتمد عليها في تمويل النشاط الصناعي.

- دور وأهمية قطاع الصناعة في توظيف القوى العاملة الوطنية.

أهمية الدراسة:

تعد الصناعة مجال هام في رفع مستوى المعيشة في المجتمع، عن طريق توفيرها فرصاً للعمل مما يجعلها تسهم في خفض نسب البطالة التي أصبحت تعاني منها العديد من المجتمعات، كما تعمل على توفير العديد من المنتجات المحلية من جهة وتصدير الفائض من جهة أخرى، محققة بذلك نسب من الاكتفاء الذاتي، إذ ما توفر برنامج صناعي يستهدف استغلال الموارد المحلية، للرفع وتطوير الأنشطة الاقتصادية كالزراعية التي توفر مواد خام التي يعتمد عليها العديد من المصانع بالبلاد، تداخلت عدة عوامل أدت إلى تراجع دور الصناعة داخل الاقتصاد الليبي، رغم التحسن الملحوظ في توفر الإمكانات المادية بعض الشيء إبان عقد الستينيات، ومن هذه العوامل قلة الدراسات والبحوث الفنية التي توفر مناخاً مناسباً لإقامة نشاط صناعي على أسس علمية، ونقص الوعي الصناعي والحد من الاستثمار فيه، وقلة في الأيدي العاملة الفنية والمدربة، وعدم وجود بنية تحتية ذات كفاءة في مرافقها، وإتباع سياسة حرية الاستيراد وعدم حماية المنتج المحلي، أسهمت مجموعة تلك العوامل في تراجع دور الصناعة، مما يتطلب دراسة وتقييم اتجاهات قوة العمل سعياً إلى زيادة في القطاع والتنبؤ بحجم الطلب المستقبلي من العمالة بما يتوافق مع متطلبات قطاع الصناعة، التي من خلالها يمكن وضع رؤية تحقق أهداف لتنمية القطاع وتسهم في نجاح السياسات وتحقيق أهدافها التنموية.

منهجية الدراسة:

استخدام المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والإحصاءات التي توفرت محالياً، وما ينشر من تقارير وبيانات ودراسات أجراها العديد من الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الليبي، حتى يتسنى الوصول من خلالها إلى بيان أهمية القطاع الصناعي ودوره في هيكل الاقتصاد الوطني.

حدود الدراسة:

اعتمدت الدراسة لتغطية الحدود المكانية والزمنية بتحليل متغيرات القوى العاملة بالقطاع الصناعي
بليبيا.

1-الحدود المكانية (المجالية)، تمتد ليبيا فلكياً ما بين دائرتي عرض 25 و ْ18 جنوباً ْ9 وْ33 شمالاً، وبين خطي طول ْ9 و ْ25 شرقاً، وتبلغ مساحتها حوالي 1.669.841

كم2، ويحدها من جهة الشمال البحر المتوسط، ومن جهة الشرق دولتا مصر والسودان، وغرباً دواتا تونس والجزائر، ويحدها جنوباً كل من النيجر وتشاد (صالح ابوزيد، 2005، 3)[2].

2- الحدود الزمنية للدراسة، بدياتها منذ مطلع سبعينيات القرن العشرين وحتى أوائل العقد الثاني منه، وتحديداً ما بين سنتي 1964 و 2022.

تنمية قطاع الصناعة:

لم يكن حالة الوضع الاقتصادي في ليبيا مختلفاً عما تعانيه غيرها من الدول النامية، في بداية النصف الثاني من القرن العشرين الذي شهد استقلال ليبيا وتوجهها إلى بناء الدولة، حيث واجهة الحكومة صعوبات في توفير الموارد المالية التي تحتاجها لسد نفقاتها المختلفة، ناهيك عما تحتاجه لمحاولة طرح برامج تنموية قد تحدث تحسناً في وضعها الاقتصادي، فالبرامج التنموية التي أصبحت املاً يصعبُ بلوغه أمام افتقارها لجهاز إداري كفء لوضع ورسم سياسات هدفها إخراج البلاد من حالة الفقر والتخلف، فخلال الفترة من 1952 إلى 1961 طرحت خطتين للتنمية ظل تنفيذ برامها في حدودها الدنيا، ومرده إلى نقص التمويل فلم تفي المساعدات التي تلقتها البلاد من تنفيذها.

مع مطلع عقد ستينيات القرن العشرين برزت إشارات إلي وجود ثروة نفطية وبكميات اقتصادية قدرت بحولي 3 بليون برميل عام 1961 وقرابة 35 بليون برميل عام 1969 (جودت غورني، 2003، 253)[3]، التي من خلالها يمكن إحداث تغيرات مهمة على الاقتصاد الليبي، منها طرحت خطة التنمية 1963-1968 ممولة مالياً بالكامل من عائدات النفط وتضمنت برامج تنموية لكل قطاعات الاقتصاد(غنيم، 2008،61)[•••] مع التركيز على قطاعي الزراعة والصناعة فخصص لهما قرابة 70% من العائدات المالية الناتجة من تصدير النفط، منها برامج تخص قطاع الصناعة، شملت برامج للتصنيع ودعمت البحوث والدراسات، وتطوير الصناعات التقليدية، وتنمية الثروة السمكية، وتخصيص مبالغ مالية في شكل قروض صناعية وعقارية قدرت بحوالي 11.6 مليون دينار، عام 1963 خلال برامج الخطة الخمسية الأولى وليرتفع الدعم للقطاع إلى 40.6 مليون دينار في مخصصات الخطة الخمسية الثانية في محاولة لتأسيس أرضية لقاعدة صناعية، خصص منها 15 مليون دينار في شكل قروض ضمن تنمية القطاع الصناعي. هذا لا يعني التركيز على قطاع الصناعة فقط فالقطاعات الاقتصادية الأخرى نالت مخصصات متباينة توزعت ما بين الاهتمام بالقطاع الزراعي والخدمات الصحية والتعليمية والبنية التحتية ليظهر مجموع

مخصصاتها قرابة 339.8 مليون دينار من إجمالي مخصصات الخطة الثانية، (نوري بريون. 1968-1969. 24-26)[4]، فمجمل الزيادة في الأنفاق يُعد ضرورة لمحاولة تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا، لما شهدته البلاد من عجز في توفير الموارد المالية خلال فترات سابقة.

بدأ زيادة في الإنفاق داخل الاقتصاد الليبي له أثراً ظهر بوضوح في تدفق نسبة كبيرة من القوى العاملة نحو المدن الرئيسة واهمها طرابلس وبنغازي، هذا التغير مرده إلى توفر في فرص العمل يبدو أكثر مردوداً عما يحصل عليه المستخدم في أماكن توطنه، مما أفرز حركة انتقال غير منتظمة لسكان الريف إلى مراكز النشاط التجاري سعياً وراء دخل أوفر وخدمات إيسر، حتى دفع المستثمرين التوجه نحو نشاط العقارات لزيادة الطلب عليه (عتيقة، 1956-1969، 93)[5]، مما أضعف من نمو نشاطي الزراعة والصناعة التي يعول عليهما توظيفاً فعالاً للموارد الطبيعية والبشرية التي يحتاجها الاقتصاد الليبي.

لاحقاً مع بداية سبعينيات القرن العشرين طرحت برنامج تنموي للفترة من 1973 – 2012(الترهوني،2002، 139)[6]، شملت أهدافاً لمجمل القطاعات الاقتصادية، وقسمت الفترة إلى ثلاث فترات زمنية تضمنت ثلاث خطط للتنمية، ففي الخطة الأولى للفترة ما بين عامي 1973-1975 رصد لها 2170.0 مليون دينار نال قطاع الصناعة حوالي 10.4% من إجمالي مخصصات الخطة،(الخطة الثلاثية للتنمية، 1973-1975، 47)[7]، فبرز الاهتمام بتنمية الصناعات التحويلية سعياً وراء خفض الاعتماد على قطاع النفط كمورد للدخل، فكان الاهتمام بقطاع الصناعة يُعد أولوية لتوفير منتجات محلية لخفض الاعتماد على سلع خارجية، كما تتيح فرص العمل لقوة العمل المحلية، إلى جانب الاستفادة من منتجات القطاع الزراعي في تنوع الصناعات الغذائية بالبلاد.

طرحت الخطة التنموية اللاحقة للفترة ما بين 1976-1980 بتخصيص مبلغ مالي قرابة ثلاث أضعاف مقارنة بالخطة السابقة فبلغ قرابة 7870 مليون دينار، فخصص لقطاع الصناعة حوالي 7-1506 مليون دينار(جلالة، 210،2021)[8] وهو ما يؤكد الاهتمام بقطاع الصناعات التحويلية ضمن برامج الفترة فتضمنت سياسات استكمال البرامج السابقة وإقامة صناعات معدنية وكيماوية وصناعة الحديد والصلب واستثمار الثروة النفطية بالتوسع في عمليات التكرير، كما زاد التركيز على رفع كميات المنتجات المحلية لمحاولة خفض الكميات المستوردة سعياً وراء تشجيع المنتج المحلي، وإلى إتاحة الفرصة للعمالة الوطنية لتوفير فرصاً للعمل لها.

لم تختلف أهداف خطة التنمية للفترة 1981-1985 كثيراً عما حملته الخطة السابقة مقارنة بالمخصصات المالية والأهداف المتوقع تحقيقها، إلى جانب استثمار الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، طرح سياسات تخطيطية تهدف إلى خفض الفوارق في مستويات الدخل، بالأخذ بنظام اللامركزية التخطيط، بهدف تحقيق تنمية مكانية أكثر توازناً.

برزت صعوبات واجهة الاقتصاد الليبي كنتيجة لارتباطه بتقلبات العوائد النفطية التي تُعد مصدر يكاد يكون الوحيد لتمويل برامج الخطط التنموية فأثرت فيه تأثيراً مباشراً، فلم تحقق التوقعات المستهدفة، إلى جانب بدأت ملامح تأثير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي، فتأثر بها قطاع الصناعة كغيرة من القطاعات، فمنع القطاع الخاص من مزاولة الأنشطة الاقتصادية باستثناء الحرف الفرية التي يديرها الفرد بنفسه، وفي المجمل أشرفت الدولة على إدارة الاقتصاد بالكامل، فتضخم الجهاز الإداري بحيث أصبح المجال الوحيد للعمل أمام الأفراد الليبيين مما سبب في تضخمه، كما زادت حدة الاختلاف في توجهات الدولة مع الدول الغربية بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية، فتم منع استيراد المعدات بمختلف أنواعها وخاصة التي تدخل في إنتاج النفط وهو المورد شبه الوحيد لتمويل الاقتصاد الليبي هذا من جانب ومن جانب آخر شهدت البلاد تغيراً في تقسيمها الاداري عدة مرات مما شتت الجهود التنموية وقلل من فاعليتها، فتعثرت البرامج التنموية بل تغيرت في مراحل إلى برامج مصروفات سنوية وغير منتظمة في كثير من السنوات، وصولاً إلى عام 2011 (جلالة ، 214،2021)[9] الذي شهد تغير نظام الحكم ودخول البلاد في حالة عدم الاستقرار الأمر الذي شتت البرامج التنموية وصلت إلى توقفها شبه كامل باستثناء بعض المحاولات المحدودة في بعض المناطق، والتي لا ترقى في برامجها إلى البرامج التنموية من ناحيتي المدة الزمنية وكفأت مخططاتها.

القوى العاملة في القطاع الصناعي:

تعدَ القوى العاملة عامل أساسي في عملية الحياة الاقتصادية، وعامل هام في تنمية ونمو الدولة، مما يتطلب التخطيط لها وتأهيلها حتى ترقى إلى مستوى القدرة على الإنتاج، وهي عنصر هام في تحديد المواقع الصناعية حيث تكون سبباً من أسباب جذب لإقامة صناعة تحتاج الى أيدي عاملة مهرة لإدارتها، وبالتالي يتطلب الأمر وضع خطة تنموية للنهوض بالصناعة مما يتطلب قياس حجم القوى العاملة المتوفرة ومتابعة نموها بما يتوافق من حجم القطاع الصناعي وسعته، فمن خلال بيانات الجدول (1) بلغ عدد القوى العاملة بقطاع الصناعة حوالي 38.174 ألف مشتغل عام

1964، تركزت أغلب قوة العمل الصناعية بمدينتي طرابلس وبنغازي التي تنتشر بها أكثر المصانع المقامة آنذاك فاستحوذتا على 77% من إجمالي المنشئات وقرابة 80% من مجوع العمالة الصناعية، لتنفرد مدينة طرابلس بأكثر من 50% من مجموع المنشئات الصناعية وقرابة 75% من إجمالي المشتغلين(المهدوي،1995، 639)[10]، والتي يعتمد جلها على المواد الخام المحلية، وخاصة للمصانع التي تعتمد على الإنتاج الزراعي، فشهدت قوة العمل انخفاضاً لتصل إلى 21.334 ألف مشتغل عام 1973، وبفارق بلغ 16.840ألف مشتغل خلال عشرية واحدة.

جدول (1) يبين توزيع القوة العاملة في قطاع الصناعة للفترة 1954-2022 (بالإلف)

القوى العاملة بالنشاط الصناعي			
السنوات	**ذكور**	**إناث**	**الإجمالي**
1964	**30338**	**7836**	**38174**
1973	**19737**	**1597**	**21334**
1984	**64013**	**17024**	**81037**
1995	**99425**	**48350**	**147775**
2006	**79676**	**12938**	**92614**
2012	**157057**	**11822**	**168879**
2022	**101740**	**1956**	**103696**

المصدر:

1-وزارة الاقتصاد الوطني، مصلحة الإحصاء والتعداد، تقرير التعداد العام للسكان 1954، ص29.
2-وزارة الاقتصاد والتجارة، مصلحة الإحصاء والتعداد، التعداد العام للسكان 1964،ص53.
3-أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1973، ص10.
4-الهيئة العامة للمعلومات، تقرير عن حالة التنمية البشرية لسنة 2009، ص62
5 --مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة، 2012، ص15.
6 -وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج مسح القوى العاملة (التشغيل والبطالة)، 2022، ص 42

أما على مستوى الجنس فبلغت نسبة الإناث حوالي 20% بينما نسبة الذكور وصلت إلى 80% عام 1964 أخذت نسبة الإناث في التراجع إلى 7.5% عام 1973، ويرجع ذلك الانخفاض إلى اتجاه نسبة كبيرة من أعدادهن نحو انخراطهن في التعليم، إلى جانب ما شهدته فترة الستينيات من تتدني المخصصات المالية للقطاع، وكان التركيز بنسبه كبيرة على النهوض بالقطاع الزراعي باعتباره القطاع الرئيس في الاقتصاد الليبي آنذاك، بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع الصناعة من افتقاره إلى البنية التحتية والفنية التي من خلالها يمكن إقامة نشاط صناعي، إلى جانب انخفاض التأهيل الفني للعمالة، وبالتالي تركز أغلب العمالة بالمحافظات الرئيسة التي توفر بها الحد

الأدنى من المرافق التي أمكن من خلالها إقامة نشاط صناعي في شكل منشآت غالباً صغيرة في حجمها.

أظهرت البيانات أن حجم القوة العاملة في قطاع النشاط الصناعي في شكل منشآت محدودة الإنتاج وصغيرة الحجم، ويتراوح عدد الأيدي العاملة بها ما بين مشتغل واحد وعشرين مشتغلاً، وجاء هذا الأسلوب متوازناً مع الإمكانات المادية المخصصة للقطاع من جهة، والمهارة الفنية للعاملين من جهة أخرى، وللنقص في مراكز التدريب والتأهيل للقوة العاملة جعل من الصعب إقامة صناعة حديثة وكبيرة في حجمها، فأغلب المنشآت تنتج مصنوعات ليست معقدة في إنتاجها باستخدام الآلات بسيطة وأعداد محدودة من العمالة.

عمل بالمنشآت التي تختلف في حجمها عام 1969، وهى فترة بدأت تظهر نتائج خطط التنمية منذ 1961 حيث بلغ عدد المنشآت قرابة 1997 منشأة يعمل بها قرابة 14096 مشتغلاً، توزعت ما بين 1541 منشأة حجمها صغير وعدد عمالها ما بين 1-5 مشتغلين ليصل إجمالي العاملين بها قرابة 4078 مشتغلاً، وبمتوسط 2.6 مشتغل للمنشأة الواحدة، ونوع ثانٍ متوسط الحجم عدد عماله ما بين 5-19 مشتغلاً بلغ عددها 281 منشأة يعمل بها حوالي 2916 مشتغل وبمتوسط بلغ 10.4 عامل في المنشأة الواحدة، ونوع ثالث يعمل به 20 عاملاً فأكثر ويبلغ عددها قرابة 175 منشأة وبعدد عمالة يصل إلى 7102(عباس، 117)[11].

نلاحظ أن حجم المنشآت متواضع من حيث الكم والكيف ويعزى ذلك إلى التوجه نحو الصناعات التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير وإلى استخدام الآلات فالتمويل يتم من خلال أفراد مما يجعلهم يختارون ما يناسب إمكاناتهم المادية، كذلك ضعف المخصصات المالية ضمن برامج التنمية وتباعد الدولة عن الخوض في المجال الصناعي إلى جانب النقص في الأيدي العاملة الفنية المتخصصة في النواحي التنظيمية والفنية والإدارية، وعدم توفر مناطق صناعية توجد بها بنية تحتية لإنشاء صناعات بها، وعدم تقنين السلع المستوردة من الخارج مما يجعل الصناعة المحلية غير قادرة على منافستها من حيث السعر والجودة.

هذا إذا ما ستثنينا الصناعة النفطية وبعض المجمعات مثل مجمع الحديد والصلب ولكن يظل ما تغطية العائدات النفطية يكاد يكون المورد شبه الوحيد لتحريك عجلة الحياة الاقتصادية بليبيا، من هنا كان التركيز على الاستثمار في البحث والاستكشاف والتنقيب عن النفط، مما تتطلب إنشاء موانئ للتصدير التي امتدت عبر الساحل الليبي، إلى جانب إنشاء مجمع البريقة ورأس لا نوف، وهي متطلبات تحتاجها البلاد

لاستمرار تصدير النفط واستثمار عوائده في تمويل الاقتصاد الليبي، هذا من جانب وعلى الطرف الآخر هناك علاقة بين النشاط الصناعي والزراعي (جلالة، 160، 2000)[12]، فنسبة كبيرة من المصانع تعتمد على المنتجات الزراعية لتصنيعها، وعليه فإن النشاطين يرتبط ببعضهما، ويظهر تأثيرهما على القوى العاملة بهما.

ومهما تكن الأسباب فقد ظل توزيع القوى العاملة بالقطاع الصناعي مرتبط بمدى نجاح القطاعين وتكاملهما (القطاع الصناعي والزراعي)، لزيادة فرص العمل بالقطاع وخفض تركزها بالقطاعات الأخرى بهف تحقيق توازن ما بين القطاعات الاقتصادية، ولكن لم يتحقق المستهدف لإيجاد مصدر بديل للقطاع النفطي، فأغلب المنتجات ظلت دون قدرتها على منافسة المنتجات الخارجية، لأسباب أهمها هيمنة السياسات والإجراءات الإدارية في القرارات الاقتصادية التي أثرت ساباً على كفاءة الصناعات وقدرتها على المنافسة.

بدأت أعداد القوى العاملة بقطاع الصناعة ترتفع لتصل عام 1984 قرابة 81037 فرداً، برزت مجموعة من الإجراءات اتخذتها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية مع مطلع ثمانينات القرن العشرين بمنع ليبيا من استيراد معدات مختلفة تحتاجها في مجمل صناعاتها، الأمر الذي أسهم في خفض إنتاج النفط وتدني عوائده مما سبب في إرباك السياسات الاقتصادية، إضافة إلى إيقاف مزاولة نشاط القطاع الخاص بمختلف أنواعها، فرض هذا التغير في حراك الاقتصاد بتوجه كل القادرين عن العمل نحو إدارات الدولة فتضخم القطاع الإداري وقطاع الصناعة أحدها.

كانت محصلة مجمل التغيرات التي شهدها الاقتصاد الليبي عائداً إلى الانخفاض المتلاحق في أسعار النفط بداية من عقد ثمانينيات القرن العشرين، ولتتضاعف حدة التراجع في الأسعار عام 1982، فتغير أسلوب التخطيط باعتماد الميزانيات السنوية للفترة من 1986 – 2000(الترهوني،142، 2003)[13]، فطبقت الدولة سياسة الترشيد في الإنفاق سعياً وراء خفض حدةً العجز، كما فرضت قيود على الموازنة الاستيرادية في محاولة للمحافظة على العملة الأجنبية (الدولار وهي العملة الأكثر تدول)، إلى جانب الفراغ الذي تركه القطاع الخاص نتيجة استبعاده عن ممارسة الانشطة الاقتصادية كانت نتائجه سلبية، فمجمل الشركات التي أسست لم تحدد لها أهداف واضحة ومدروسة بشكل دقيق، فكانت نتائجها محدودة ولم تحقق تغيراً يذكر، فمتوسط طاقتها الإنتاجية منخفضاً فلم يتجاوز الإنتاج الفعلي لعدد 15 صناعة من أصل 25 أقل من 50% من طاقتها عام 1985، فاعتمدت الصناعات في تمويلها على

العائدات النفطية كغيرها من القطعات الأخرى، كما إن واقع التصنيع يعاني من عدة مشكلات أضعفت دوره في دعم الاقتصاد، فمن خلال بعض الدراسات التي قيمة واقع المنشآت المالي والإداري فأكدة إن العائد الاستثماري لقطاعي الزراعي والصناعي كان سالباً فيما كان معدل الاستثمار للقطاع الصناعي في حدود3.4% في المتوسط في ظل مستوى التشغيل دون 52% من الطاقة التصميمة، كما تصل نسبة التكلفة المدفوعة بالنقد الاجنبي إلى قرابة 49% مما يجعل ارتفاع في تكلفة الإنتاج وعدم قدرة المنتج منافسة الاسعار العالمية، أضافة إلى عدم توفر المواد الخام وقطع الغيار المطلوبة في أوقات الحاجة إليها (الحصادي، 41-42، 2002)[14]، هنا بدأ فتح المجال لعودة القطاع الخاص بعد استبعاده لفترات سابقة ترجع إلى أواخر السبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن العشرين، فطرحت مجموعة من السياسات لتشجيع القطاع الخاص لعودته إلى بيئة الأعمال وتذليل الصعوبات أمامه، بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية، تمثلت في برامج تأهيل وتدريب، وتوفير المناخ الإداري المستقر، وسياسة واضحة توفر عوامل الجذب المستثمرين المحلين والأجانب، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، وتوفير بنية تحتية تسهم في نجاح الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودعم برامج البحث والتطوير، سعياُ وراء إيجاد بدائل لتمويل الاقتصاد إلى جانب العوائد النفطية (شامية، 80-83، 2006)([15]) ، التي تباين إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي للفترة ما بين 1973-2017 ما بين الانخفاض والارتفاع وهو ما اربك السياسات الاقتصادية، فتأثرت ليبيا بظروف استثنائية بتغير نظام الحكم عام 2011 مما سبباَ انخفاضاً في إنتاجه ووقف تصديره في بعض الأوقات، فتراجع الإنتاج من 1.5 مليون ونصف برميل / يوم عام 2010 إلى 290 الف برميل /يوم عام 2011 وفي أشد فترات الصراع لنفس العام تراجع الإنتاج إلى 22 ألف برمل/يوم (بعد انسحاب معظم العمال والمهندسين)، لتصل الخسائر في العوائد النقطية قرابة 75 مليار دولار، مسبباً زيادةً في ارتفاع نسبة التضخم من 9.8% عام 2015 إلى 25.9% عام 2016 وإلى 28% عام 2017، وليرتفع سعر الدولار في السوق الموازية إلى 12.3 دينار للدولار الواحد مقابل الصك بينما في السعر الرسمي لم يتجاوز 1.4 دينار للدولار(المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 9-10، 2016)[16]، لتشهد البلاد أزمة تمويل كالتي شهدها الاقتصاد عام 1982 ولتستمر حالة الاعتماد على العائد النفطي في تمويل الاقتصاد، فشهدت أعداد القوى العاملة في القطاع الصناعي ارتفاعاً فبلغت عام 2012 قرابة 168879 مشتغلاً وبفارق بالزيادة قارب من 76265 مشتغل مقارنة

بعام 2006، وإلى 103696 مشتغلاً عام 2022 وبفارق قارب من 11082 مشتغلاً مقارنة بنفس العام، أدى هذا التغير إلى اختلال الجهود التنموية في غياب منظور تنموي تخطيطي شامل لتنمية الاقتصاد طويل المدى ليستمر العمل بالمخصصات السنوية التي ترتبط بمتغيرات السياسة العامة للدولة وبما يتوفر من الموارد المالية المتاحة لدى الخزانة العامة، ناهيك عن تدخل الدولة في تحديد سياسة التصدير ونوعية المنتج وتحديد التسعيرة من قبل وزارة الاقتصاد كما يتم التسويق الخارجي بمعرفة الوزارة والمحدود أصلاً، كما تطال التدخلات أنظمة المرتبات والحوافز(بيت المال، 232، 2003)[17] فشهدت المصانع ارتفاعاً في معدلات الخسائر لنسبة كبيرة من الشركات الصناعية، التي تعاني من تضخم عدد العمالة بها، التي تحتاج إلى مرتبات وخدمات إدارية ونقل وغيرها من الخدمات الأخرى، مما أفقده قدرة المنافسة في تنمية الاقتصاد.

الخاتمة:

بحصول ليبيا على استقلالها نهاية عام 1951 واجهت الحكومة صعوبات عديدة في إدارة الاقتصاد، فقلة الكوادر الوطنية المؤهلة لإعداد خطط تنموية يمكن من خلالها انتشال البلاد من حالة الفقر والتخلف ولو بنسب محدودة، ناهيك عن محدودية الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج التنموية، وفي الوقت نفسه غلب على المجتمع الليبي تركيزه على النشاط الزراعي والرعوي تبعاً لتركز أغلب القوى العاملة به، وفي نفس الوقت يعاني قطاع الزراعة كغيره من القطاعات الأخرى من ضعف في توفير الموارد المالية والدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحسين وزيادة الإنتاج، ناهيك عن نقص الآلات والمعدات الحديثة، إلى جانب صعوب استخراج المياه مما ظل اعتماد النشاط على مواسم تساقط الأمطار، هذه حالة أهم نشاط للسكان في ليبيا إبان تلك الفترة، وعلى الجانب الآخر تظهر صعوبات أكثر تعقيداً تواجه النشاط الصناعي عند مقارنته بالنشاط الزراعي، حيث افتقرت البلاد إلى البنية التحية التي يمكن من خلالها إقامة نشاط صناعي يعتمد عليها في إحداث تغير قد يسهم في نمو الناتج المحلي من جهة، واستقطاب نسبة من القوى العاملة إليه، فقد عانى النشاط الصناعي من قلة الدراسات والبحوث الفنية التي يمكن من خلالها توفير قاعدة صناعية مقامة على أساس علمي، كما أسهمت العديد من الأسباب التي عرقلة الحركة الصناعية كنقص الوعي بأهمية النشاط الصناعي ومحدودية الاستثمار فيه، وإلى نقص الأيدي العاملة الفنية والمؤهلة القادرة على إدارة النشاط الصناعي، إلى جانب افتقار البلاد للبنية

التحتية الصالحة لإنشاء المصانع، وإلى إتباع سياسة حرية الاستيراد وعدم حماية المنتج المحلي المحدود، إلى ضيق السوق المحلية وهو عائد إلى قلة عدد السكان من جهة وتوزيعهم غير المتساوي من جهة أخرى، إضافة إلى بعد المسافة ما بين مناطق الاستقرار وضعف بنية الطرقات المعبدة، كان لمجمل هذه العوامل سبباً في تراجع أهمية دور القطاع الصناعي وانخفاض مساهمته في الدخل المحلي الإجمالي من 3.2% عام 1964 إلى 2.0% عام 1969، بالتالي تضاءل دور القطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الدخل المحلي الإجمالي واتجهت نحو الانخفاض لتصل عام 1971 إلى 2.4%، رافق ذلك انخفاضاً في نمو المعدل السنوي للقطاع ليصل إلى 9.8%، مما جعل تلك العوامل عائقاً لتأخر القطاع الصناعي وعدم قدرته في توفر منتجاته داخل السوق المحلي، حيث تم الاتجاه لسد الفراغ عن طريق الاستيراد من الخارج لسد النقص الذي يعانيه السوق المحلي.

النتائج:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى عدد من النتائج التي منها:

- عدم توفر رؤوس الأموال تكون قادرة على دخول مضمار الصناعة ولو في حدودها الدنيا، مما مثلت عائقاً رئيساً أمام التصنيع.
- ضعف البنية التحتية التي يمكن من خلالها إقامة المصانع ومرافقها في مختلف جهات البلاد.
- لم تتوفر رؤية متكاملة لاستغلال المواد الخام المحلية وإقامة مصانع لتصنيعها، إلى جانب قلة الدراسات والبحوث لمجمل الموارد الطبيعية في البلاد، مما اقتصر التركيز على المنتجات الزراعية بصفة خاصةً.
- ضعف التأهيل والتدريب للقوى العاملة في المجال الصناعي بصفة خاصةً، مما اتجهت النسبة الأكبر من القوى العاملة تركزها بالنشاط الزراعي دون غيره.
- تمثلت الوحدات الصناعية بصغر حجمها، وارتباط أغلبها بالمنتجات الزراعية، كما توزعت ما بين المدن الرئيسة.

-تبين عدم وضوح الأهداف والسياسات للعاملين بالقطاع وضعف أغلب من يتولون إدارة المنشئات والأشراف عليها.

-تفتقد أغلب المؤسسات الصناعية إلى برامج التخطيط وعدم وضوح الأهداف الاستراتيجيات مما أفرز فجوة بين الأهداف المخطط لها والممارسة الفعلية.

-شهد القطاع الصناعي ضعفاً في إدارته وتقصاً في المواد الخام وقطع الغيار والتي في الغالب تورد من الخارج.
-واجهت المنتجات الصناعية صعوبة في التسويق والتوزيع في مساحة جغرافية كبيرة مما ظهر ارتفاع في تكلفة النقل.
- ضيق نطاق السوق المحلي، وصعوب وصول المنتجات المحدودة أصلاً إلى كافة مناطق البلاد، ومرده إلى بعد المسافة ما بين مناطق الاستقرار.

المراجـــــــــع:

●- يعنى التخطيط الشامل((هو نظام أو شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي لتشغيل أو تسيير الاقتصاد القومي الوطني بأبعاده الموضوعية أو التنظيمية والمكانية والزمانية من أجل تحقيق الموائمة المستمرة بين عمليتي الإنتاج وتوزيع السلع أو الخدمات وبين الحاجات الإنسانية المتعددة المتزايدة، وذلك عن طريق حصر الموارد الاقتصادية المتاحة والممكنة في الاقتصاد الوطني والقومي سواء أكانت مواد عينية أم بشرية أم مالية، وتحديد طرق وإجراءات وسياسات توزيعها على أوجه استخداماتها المختلفة بواسطة وحدات وقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة لتحقيق أهداف معينة في زمن محدد))، ينظر: محسن عبد الصاحب المظفر، التخطيط الإقليمي، مفاهيم ونظريات وتحليلات مكانية، دار شموع الثقافة، الزاوية، 2002.

1 - أحمد عبدالله بيت المال، تقييم أهداف خطط التنمية في ليبيا، دراسة حالة قطاع الصناعة عن الفترة 1970-1996، الهيئة القومية بحث العلمي، مجلة البحوث الاقتصادية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا بين الماضي والمستقبل2003، المجلد الرابع عشر، العدد الأول، منشورات بحوث العلوم الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي.

●●- صدور تقارير من الهيئات والمنظمات المتعددة التي زارت ليبيا منذ عام 1950م ، طالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة جميع الوكالات المتخصصة المشتركة في برنامج المساعدات الموسع، أن تتخذ إجراءات عاجلة بدعمها، وكلف سكرتير عام الأمم المتحدة بتقديم اقتراحات محددة للجمعية العامة في دورتها الخامسة، تمكن ليبيا من الحصول على المساعدات الفنية بغض النظر عن عضويتها في المنظمة الدولية. مصطفى عبدالله البوسيفي، لمحات من التاريخ الاقتصادي الليبي في بداية مرحلة اكتشاف النفط، مجلة التخطيط والتنمية، العدد الرابع، السنة السادسة، 2010.

2 - أبوزيد صالح بريم، إعداد قاعدة بيانات رقمية للخرائط المساحية بواسطة نظم المعلومات الجغرافية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2005.

3- جودة غورني، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط، (ترجمة)، محمد عزيز فتحي أبو سدرة، 2003.

●●● - تبدأ مرحلة إعداد الخطة بدراسة وتحليل الوضع القائم والتنبؤ بماذا يمكن أن يصبح عليه الحال في المستقبل، ومن ثم تأتي الخطوة الثانية والتي تتمثل في تحديد ماذا نريد أن تغير أو تطور وتشمل الدراسات الأولية و تحديد أبعاد الخدة وجمع البيانات والمعلومات اللازمة لعملية الخطيط تحليل البيانات والتنبؤ بالمستقبل، عثمان محمد غنيم، التخطيط – أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، 2008.

4- نوري عبدالسلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي، دار مكتبة الفكر، الطبعة الاولى، 1971.

5 - علي احمد عتيقة، أثر البترول على الاقتصاد الليبي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1972.
6- احمد مفتاح الترهوني، (محددات التوظيف في قطاع الصناعة، دراسة تطبيقية للفترة 1970-2000)، مركز البحوث الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع عشر العدد الاول، 2003.
7- وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية، 1973-1975.
8- المبروك علي محمد جلالة، ليبيا-العائدات النفطية وسبا استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة-القرص والتحديات، مؤتمر كلية التربية العجيلات الثاني والاول لقسم الجغرافيا، المقومات الجغرافية والسياسات الاقتصادية لليبيا وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، تحت شعار المحافظة على الثروات والموارد الطبيعية وضمان الأجيال القادمة، 7 أبريل 2021.
9- المبروك علي محمد جلالة، المرجع السابق.
10- حمد المبروك المهدوي، الصناعة، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، تحرير، تحرير الهادي مصطفى أبو لقمة، سعد القزيري، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995.
11- عباس بدر الدين، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجمهورية العربية الليبية، طرابلس.
12- أحمد محمد جلالة، التنمية الزراعية والصناعات المرتبطة بها في الجماهيرية: نظرة مستقبلية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الأول والثاني، 2000.
13- احمد مفتاح الترهوني، مرجع سابق.
14- سالم اسماعيل الحصادي، المنشآت العامة في الاقتصاد الليبي- المشاكل والبحث عن المسببات، مجلة البحوث الأقتصادية، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، 2002.
15- عبدالله امحمد شامية، التخطيط في مرحلة التطوير الاقتصادي، مؤتمر مفهوم ودور التخطيط – في ظل إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، طرابلس، 2006.
16- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، واقع النفط الليبي والآثار الاقتصادية والاجتماعية لتوقف تصديره، أغسطس، 2016.
17- أحمد عبدالله بيت المال، مرجع سابق.